

Distr.: General  
29 October 2009  
Arabic  
Original: English

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية  
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية  
فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني  
بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ  
الدورة السادسة والعشرون  
جنيف، ٧-٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

### تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن أعمال دورته السادسة والعشرين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٧ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

## المحتويات

## الصفحة

أولاً -	الاستنتاجات المتفق عليها.....	٣
ثانياً -	البيانات الافتتاحية.....	٦
ثالثاً -	موجز الرئيس .....	٦
ألف -	استعراض قضايا التنفيذ العملي المتصلة بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي.....	٦
باء -	احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجالات المحاسبة والإبلاغ المالي.....	١٢
جيم -	بناء القدرات في مجال المحاسبة والإبلاغ.....	١٥
دال -	كشف المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات.....	١٧
هاء -	الإبلاغ عن البيئة وعن مسؤولية الشركات.....	١٨
واو -	أعمال التحديث من منظمات أخرى.....	١٩
رابعاً -	المسائل التنظيمية .....	٢٠
ألف -	انتخاب أعضاء المكتب.....	٢٠
باء -	إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.....	٢٠
جيم -	نتائج الدورة.....	٢٠
دال -	اعتماد التقرير .....	٢٠

## المرفقات

الأول -	جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والعشرين.....	٢١
الثاني -	الحضور .....	٢٢

## أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها

### استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي

١- واصل فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في دورته السادسة والعشرين استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. ولاحظ فريق الخبراء أن الأزمة المالية ركزت تركيزاً غير مسبوق على معايير المحاسبة والإبلاغ. وأصبح هذا الموضوع من الأهمية بمكان حتى أنه برز على جدول أعمال زعماء بلدان مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين. وأكد فريق الخبراء أن معايير المحاسبة والإبلاغ - وإن لم تكن سبباً للأزمة المالية تحديداً - إلا أنها مارست دوراً حاسماً في الاستقرار المالي الدولي وفي إنشاء نظام يتسم بالإدارة السليمة والشفافية من شأنه أن يساعد على استعادة ثقة المستثمرين ومنع صدمات مالية كهذه مستقبلاً. وكرر فريق الخبراء أهمية وضع مجموعة واحدة من المعايير العالمية عالية الجودة للإبلاغ المالي من أجل تقوية النظام الدولي للرقابة المالية، على نحو ما أبرزه زعماء مجموعة العشرين في بيانهم الصادر عن قمة بيتسبورغ.

٢- وشدد فريق الخبراء على تنامي الروابط المتبادلة للنظام المالي الدولي. وفي هذا الصدد، سجل الخبراء ازدياد أهمية المحفل المفتوح المحايد والشامل الذي يوفره فريق الخبراء للدول الأعضاء من أجل تعزيز مشاركة شتى أصحاب المصلحة وأخذ آراء البلدان النامية وبلدان الاقتصادات الانتقالية في الاعتبار بشأن النهوض بالنظام الدولي للمحاسبة والإبلاغ.

٣- وفي مسار النظر في هذا البند من جدول الأعمال، تبادل المندوبون الآراء بشأن عدد من قضايا المحاسبة والإبلاغ المالي ظهرت أثناء الأزمة المالية، وخاصة بشأن القيمة العادلة والوسائل التي يمكن بها التصدي لهذه القضايا. ولاحظ الخبراء ظهور مجموعة جديدة من القضايا تتعلق بالإبلاغ المالي في الأوضاع الاقتصادية المتأزمة. وقد أضافت هذه القضايا إلى تحديات سبق وجودها لكل البلدان، لكن تحديداً لتلك البلدان ذات الأسواق المالية الأقل نمواً. لذلك دعا المندوبون المجلس الدولي للمعايير المحاسبية إلى مواصلة تيسير جهوده لتوفير الإرشادات بشأن تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي لضمان الاتساق في تطبيقها حول العالم. وأبرز فريق الخبراء الحاجة الملحة إلى بناء القدرات المؤسسية والتقنية في مجال المحاسبة والإبلاغ التي تواجه البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية. وأعربت الوفود عن تقديرها للنوعية العالية لحلقة النقاش التي يسرت المداولات بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

### احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال المحاسبة والإبلاغ المالي

٤- رحب فريق الخبراء مع التقدير بقيام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية بإصدار "المعيار الدولي للإبلاغ المالي للكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم". وأشارت الوفود إلى الأثر الإيجابي

لعمل فريق الخبراء بشأن مشروع المجلس الدولي للمعايير المحاسبية المتعلق بوضع معايير دولية للإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهو المشروع الذي يتناول المحاسبة التي تضطلع بها المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي ختام مداوالاتهم بشأن هذا البند من جدول الأعمال، اتفق المندوبون في الدورة السادسة والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل على الحاجة إلى النظر في سحب المستوى الثاني من المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم نتيجة قيام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية بإصدار المعايير الدولية للإبلاغ المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما طلبوا من أمانة الأونكتاد مواصلة تجميع التعليقات على التنفيذ العملي للمستوى الثالث المنقح للمبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وطلب فريق الخبراء من أمانة الأونكتاد أيضاً إجراء دراسات عن التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بغية تيسير تقاسم الخبرات المكتسبة في مختلف مناطق العالم.

#### بناء القدرات في عمليات المحاسبة والإبلاغ الخاصة بالشركات

٥- أثناء انعقاد الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي عقدت في أكرا بغابا في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٨، طلبت الدول الأعضاء من الأونكتاد مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تنفيذ المعايير والمداونات الدولية للمحاسبة والإبلاغ. وفي هذا السياق، ناقش المندوبون في الدورة الخامسة والعشرين لفريق الخبراء مسألة الطلب المتنامي على بناء القدرات التقنية والمؤسسية في مجالات الإبلاغ المالي، ومراجعة الحسابات، وكشف المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات، والإبلاغ عن مسؤولية الشركات. كما ناقشوا احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من المساعدة التقنية في مجال المحاسبة والإبلاغ المالي.

٦- وناقشت الدورة السادسة والعشرون لفريق الخبراء احتياجات الدول الأعضاء لبناء القدرات في مجال المحاسبة والإبلاغ. واتفق فريق الخبراء على الحاجة إلى مواصلة العمل في هذا المجال بغية وضع إطار لبناء القدرات. وطلب فريق الخبراء إلى أمانة الأونكتاد أن تعيد إنشاء فريق استشاري للعمل بشأن هذه القضية واقتراح نهج ينظر فيه فريق الخبراء في دورته السابعة والعشرين. كما أشار المندوبون إلى زيادة الاهتمام بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وباحتياجات المنظمات غير المستهدفة للربح في مجالات المحاسبة والإبلاغ. وطلبوا إلى أمانة الأونكتاد تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية تعنى بهذه المواضيع ومواصلة استكشاف سبل إدماج المناقشات بشأن هذه القضايا في مداوالات فريق الخبراء مستقبلاً.

٧- واعترف فريق الخبراء بالدور المحتمل لأدوات القياس الكمي من أجل مساعدة البلدان النامية وبلدان الاقتصادات الانتقالية على مواصلة تقوية بنيتها الأساسية المحاسبية،

وتقييم التقدم المحرز، وتحديد الأولويات في مجال المحاسبة والإبلاغ. وشجع الفريق الأونكتاد على إجراء البحوث في هذا المجال.

### كشف المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات

٨- كرر فريق الخبراء أهمية كشف المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات تشجيعاً للاستثمار والاستقرار والتنمية الاقتصادية المستدامة. وأقر فريق الخبراء بأن التقارير عالية النوعية في هذا المجال تضيف قيمة لمقرري السياسات والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، وتشجع على تنمية اقتصادية أكثر استقراراً.

٩- ووفقاً للاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الخامسة والعشرين، نظر فريق الخبراء في دورته السادسة والعشرين في نتائج الاستعراض السنوي لكشف المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات. وأشاد فريق الخبراء بنوعية الدراسات وأشار إلى أنها ساعدت في البناء على العمل السابق لفريق الخبراء في هذا المجال، بتوفير بيانات وتحليلات هامة تسمح بالمقارنة المرجعية الدولية وتقاسم الخبرات القطرية. وطلب فريق الخبراء من الأونكتاد أن يواصل جمع ونشر البيانات عن ممارسات كشف المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات في أرجاء العالم، مع التركيز على توفير المعلومات المناسبة لمقرري السياسات والمستثمرين وسائر أصحاب المصلحة. كما نظر فريق الخبراء في الدراسة القطرية لكشف المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات في باكستان. ورحب بهذه الدراسة وطلب إلى الأونكتاد أن يجري دراسات إفرادية قطرية بمشاركة المؤسسات المحلية حيثما أمكن.

١٠- وناقش فريق الخبراء كذلك التطورات التنظيمية في أعقاب الأزمة المالية والآثار على كشف المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات. وأقر فريق الخبراء بأن التطورات التنظيمية الأخيرة النابعة من الأزمة المالية قد تحدث أثراً ملموساً على إدارة الشركات وكشف المعلومات المتعلقة بها.

### الإبلاغ عن مسؤولية الشركات

١١- ووفقاً للاستنتاجات المتفق عليها في دورة فريق الخبراء الخامسة والعشرين، وللفقرة ١٥٦ من اتفاق أكر، نظر الفريق في قضايا الإبلاغ عن مسؤولية الشركات وكشف المعلومات المتصلة بتغير المناخ. وأقر فريق الخبراء بأن الإبلاغ البيئي هو جزء هام مكمل للإبلاغ عن مسؤولية الشركات. وأشاد المندوبون بالدراسة لجدواها، وأشاروا تحديداً إلى أن الجهود الدولية المبذولة للتصدي لتغير المناخ ستستفيد من الترويج لنهج متناسق يستخدم في المحاسبة والإبلاغ في مجال البيئة. وطلب فريق الخبراء إلى الأونكتاد أن يواصل الإسهام في ميدان أطر الإبلاغ البيئي، وخاصة تلك المتصلة بقضايا تغير المناخ بغية التشجيع على نهج متناسق فيما بين الدول الأعضاء. واتفق فريق الخبراء على ضرورة أن يواصل الأونكتاد تنسيق

هذا العمل مع مبادرات دولية أخرى تنشط في مجال الإبلاغ عن مسؤولية الشركات بالتعاون مع أصحاب المصلحة من القطاعين الخاص والعام.

١٢ - ونظر فريق الخبراء كذلك في دراسة إفرادية للبرازيل تتعلق بالمؤشرات عن مسؤولية الشركات. ورحب فريق الخبراء بالدراسة وأوصى أمانة الأونكتاد بأن تواصل العمل مع الشركاء المحليين لإجراء دراسات إفرادية قطرية حيثما أمكن.

## ثانياً - البيانات الافتتاحية

١٣ - دعا الرئيس أمانة الأونكتاد إلى تقديم بنود جدول الأعمال التي ستتناولها الدورة. وقدم مدير شعبة الاستثمار والمشاريع في ملاحظاته التمهيدية سياقاً أوسع تمت في إطاره أعمال فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في الأونكتاد. وأشار إلى أن عمل الأونكتاد يتألف من ثلاث ركائز هي البحوث، وبناء التوافق في الآراء، والتعاون التقني. وأبرز عدداً من المنتجات الرئيسية التي أنتجتها شعبة الاستثمار والمشاريع على مر السنين، منها "تقرير الاستثمار العالمي". وحدد مدير الشعبة فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل بوصفه أحد الأنشطة الرئيسية، وأبرز أهمية عمل فريق الخبراء في سياق كل من شعبة الاستثمار والمشاريع والأونكتاد.

١٤ - وقدمت رئيسة فرع تنمية المشاريع بنود جدول الأعمال التي توشك الدورة السادسة والعشرين على تناولها مع معلومات أساسية عنها. وفيما يتعلق بالبند ٣ المعنون "استعراض قضايا التنفيذ العملي المتعلقة بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي"، أشارت إلى أن أمانة الأونكتاد نظمت مؤتمراً عن آثار الأزمة المالية على البنية الأساسية الدولية للإبلاغ المالي وعلى الاستقرار المالي. وقد عُقد المؤتمر في جنيف في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩. واسترعت انتباه المشاركين إلى مذكرة القضايا الواردة تحت الرمز TD/B/C.II/ISAR/53 وقالت إن المذكرة أعدت استناداً إلى مساهمات قدمها محاورون ومشاركون في المؤتمر. وأبرزت الاهتمام الواسع الذي حظيت به قضايا الاعتراف بالقيمة العادلة وقياسها أثناء الأزمة المالية، مشيرة إلى أن حلقة النقاش التي توشك أن تبدأ ستركز على هذا الموضوع.

## ثالثاً - موجز الرئيس

### ألف - استعراض قضايا التنفيذ العملي المتصلة بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي (البند ٣ من جدول الأعمال)

١٥ - بعد تقديم أمانة الأونكتاد لبنود جدول الأعمال، قدم فريق من الخبراء عروضاً تتعلق بالتطورات الأخيرة في مجال التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي في أعقاب الأزمة

المالية. وأبرز المتحدث الأول، وهو ممثل عن البنك الدولي، الأثر العالمي للأزمة المالية بما يشمل تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والاستثمار التجاري، وصافي تدفقات رأس المال الخاص، والفقر، ومعدل وفيات الرضع. وفي مناقشة أسباب الأزمة المالية، تحدث عن التفاؤل الذي دعمته فترة طويلة من النمو المرتفع، وانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية، مشيراً إلى التقلبات وإخفاقات السياسة العامة. وفيما يتعلق بإخفاقات السياسة العامة، تحدث عن التنظيم المالي، والسياسات الاقتصادية الكلية، وتجزؤ نظم المراقبة في المعمار المالي العالمي. وناقش المتحدث استجابات صندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين والمبادرات الجارية في الاتحاد الأوروبي. وأكد على الأهمية الأساسية لإعمال معايير عالية الجودة لمحاسبة ومراقبة الحسابات في تقوية النظام الرقابي المالي. كما أبرز أهمية تقوية كافة الركائز الداعمة لمعمار الإبلاغ المالي، بما يشمل معايير المحاسبة، والأطر القانونية والإدارية، والرصد والتطبيق، والتعليم والتدريب، ومهنة المحاسبة وآداب المهنة، ومعايير مراجعة الحسابات.

١٦ - وبدأ المتحدث التالي، وهو ممثل عن المفوضية الأوروبية، عرضه بتقديم معلومات أساسية عن تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي في الاتحاد الأوروبي. وقدم شرحاً للائحة معايير المحاسبة الدولية بالاتحاد الأوروبي (EC/1606/2002)، فأشار إلى أن هذه اللائحة تُطبق في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ مجموعها ٢٧ دولة. كما تطرق إلى آلية الاعتماد ومعايير الاعتماد ذات الصلة المطبقة في الاتحاد الأوروبي، والتعديل الخاص بإعادة التصنيف الذي أجراه المجلس الدولي للمعايير المحاسبية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ بشأن معيار المحاسبة الدولي ٣٩ والمعيار الدولي للإبلاغ المالي ٧. وناقش التوجيه الصادر عن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية بشأن القيمة العادلة للأدوات المالية، فضلاً عن قواعد تناقص القيمة، وخيارات القيمة العادلة المشتقة المالية الكامنة. وأشار إلى ازدياد الحرص على مستوى الاتحاد الأوروبي على توثيق التعاون بين المجلس الدولي للمعايير المحاسبية ومجلس المعايير المحاسبية المالية في الولايات المتحدة لمعالجة القضايا الرئيسية وتجنب مخاطر التشوهات التنافسية. وناقش مشروع عرض المفاهيم المحاسبية للمجلس الدولي للمعايير المحاسبية بشأن تصنيف وقياس الأدوات المالية. كما ناقش رصد مخصصات لخسائر القروض.

١٧ - وأشار المتحدث التالي، وهو ممثل عن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية، إلى أن الشركات المحلية في ١١٧ ولاية قضائية في كل أنحاء العالم إما أنها مطالبة باستخدام المعايير الدولية للإبلاغ المالي أو يُسمح لها باستخدامها. وتحدث عن هيكل مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية، والمراجعة الأساسية وعملية تشاور المجلس الدولي للمعايير المحاسبية في وضع المعايير. كما قدم شرحاً لعدد من مشاريع المجلس الدولي للمعايير المحاسبية التي تهدف إلى معالجة قضايا تقنية ظهرت في مسار الأزمة المالية. وأشار إلى أن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية نشر اقتراحات تتصل بالاستبعاد، وقياس القيمة العادلة والمخاطر الائتمانية في قياس المسؤولية. وقد شرع المجلس الدولي للمعايير المحاسبية في إعداد وثائق تتصدى لقضايا مثل أدوات التوحيد والأدوات المالية.

١٨- وأبرز المتحدث التالي، من بروجيل (Bruegel)، النجاح الذي حققه المجلس الدولي للمعايير المحاسبية في صياغة مجموعة عالمية من المعايير اعتمدت على نطاق واسع. وأعرب عن ارتياحه لتوسيع القاعدة الجغرافية في اختيار أعضاء المجلس. وأشار إلى أن جهود المجلس الدولي للمعايير المحاسبية تُوجه إلى تحقيق مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية عالية النوعية. ومع ذلك، فإن معايير المجلس، سواء كانت عالية النوعية أو غير ذلك، لا يمكن تقريرها دون تعريف واضح للهيئات المكونة للمجلس. ومن رأي المتحدث أنه ينبغي معاملة الاقتصادات الناشئة على قدم المساواة مع الأسواق المتقدمة في ساحة وضع المعايير المحاسبية الدولية. كما أشار إلى أهمية أداء دور استباقي في عملية وضع المعايير للأسواق الناشئة. وأعرب عن القلق لاهتمام المجلس بتمويل ومساءلة الحكومات أكثر اهتمامه بالقطاع الخاص. كما حذر من الآثار السلبية المحتملة لجهود التقارب بين المجلس الدولي للمعايير المحاسبية ومجلس المعايير المحاسبية المالية.

١٩- وركز المتحدث الأخير، من الاتحاد الدولي للمحاسبين، في عرضه على التنفيذ العملي للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ومدونة آداب سلوك المحاسبين المحترفين. وأشار إلى أن الأهداف الاستراتيجية للاتحاد الدولي للمحاسبين تشمل وضع معايير عالية النوعية ومساعدة الهيئات الأعضاء فيه على اعتماد المعايير وتنفيذها. وأشار المتحدث إلى أنه في آذار/مارس ٢٠٠٩، استكمل المجلس الدولي لمراجعة الحسابات ومعايير الضمان مجموعة تضم ٣٦ معياراً دولياً لمراجعة الحسابات فضلاً عن معيار دولي لمراقبة الجودة (هو المعيار الدولي ١). ومن المقرر أن يبدأ نفاذ هذه المعايير لمراجعة الحسابات في عام ٢٠١٠. وقال المتحدث إن المعايير الدولية الموضحة لمراجعة الحسابات هي معايير متدرجة وتراعي بشكل خاص الكيانات والممارسات الأصغر حجماً. وأبلغ المشاركين أن موارد مساعدات التنفيذ متاحة على موقع الاتحاد الدولي للمحاسبين على الإنترنت تحت عنوان (IFAC's Clarity Centre). وواصل عرضه بمناقشة المدونة المنقحة المعاد صياغتها لآداب سلوك المحاسبين المحترفين الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لآداب سلوك المحاسبين. كما تحدث عن لجنة الممارسات الصغيرة والمتوسطة بالاتحاد الدولي للمحاسبين، وبيانات التزامات العضوية والفريق الاستشاري المعني بالامتثال.

٢٠- وفتح الرئيس باب الأسئلة. وطرح عدة مندوبين أسئلة محددة تتعلق باعتماد وتنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وكان من رأي بعض المشاركين أن تكييف المعايير الدولية للإبلاغ المالي وفقاً للاحتياجات الوطنية هو خطوة أولية مفضلة للتنفيذ بدلاً من اعتمادها كاملة. وفيما يتعلق بهذه القضية، لاحظ أحد المحاورين أن تكييف المعايير الدولية للإبلاغ المالي لا يوفر الفائدة الكاملة لهذه المعايير كما أصدرها المجلس الدولي للمعايير المحاسبية. وأشار أحد الخبراء إلى أن بلده سيبدأ في تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي بحلول عام ٢٠١١ وأبرز حقيقة أن اعتماد هذه المعايير ليس مجرد ممارسة تقنية بل هو بالأحرى مشروع كبير يتطلب مشاركة مختلف أصحاب المصلحة على المستوى الوطني.



٢١- وفيما يتعلق بمعايير الإقرار التي يطبقها الاتحاد الأوروبي على القدرة التنافسية، أورد أحد المحاورين مثال إقرار المعيار الدولي للإبلاغ المالي ٨ على الإبلاغ القطاعي. وأشار إلى أن المفوضية الأوروبية يتعين عليها فحص الخطر المحتمل الذي ستواجهه الشركات الأوروبية إن كان سيُطلب منها الكشف عن معلومات النشاط التنافسي امتثالاً للمعيار الدولي للإبلاغ المالي. وأشار المحاور كذلك إلى أنه في نهاية تلك العملية تقرر أن المعيار ٨ لا يشكل مخاطر كهذه وعليه تم إقراره للتنفيذ.

٢٢- وأثار أحد المندوبين انعكاسات المعايير الدولية للإبلاغ المالي على المؤسسات المالية الإسلامية. وتبادل الوفود الآراء بشأن هذه المسألة. وأوضح الرئيس أن من رأيه أن المعايير المحاسبية ينبغي أن تكون محايدة للأديان، إذ إن الغرض من المعايير هو ضمان الإبلاغ الدقيق عن أداء النشاط التجاري وعن الموقف المالي. وأورد أحد المشاركين تجربة ماليزيا، حيث تعايشت معايير الإبلاغ المالي القائمة على المعايير الدولية للإبلاغ المالي مع التقارير المالية التي أُعدت امتثالاً للمتطلبات الدينية.

٢٣- وأعرب أحد المشاركين عن القلق إذ إن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية ومجلس المعايير المحاسبية المالية يتحركان في اتجاهات مختلفة في وضع معيار منقح في مجال الأدوات المالية. وأشار إلى أن هذا التباين يتعارض ودعوة مجموعة العشرين إلى الأخذ بمجموعة وحيدة من المعايير العالمية. ورد أحد المحاورين بأن المجلسين يعملان في مشاور وثيق بغية تجنب الاختلاف.

٢٤- ودعا الرئيس فريق خبراء آخر إلى إبداء آرائه بشأن متطلبات قياس القيمة العادلة وأهم التحديات التي ظهرت أثناء الأزمة المالية في تطبيق متطلبات القيمة العادلة. وأشارت المحورة الأولى، وهي خبيرة فنية في شركة Big Four للمحاسبة، إلى بعض المفاهيم الخاطئة عن دور حساب القيمة العادلة في الأزمة المالية. وأوردت عدداً من الدراسات التي تبين أن القيمة العادلة لم تتسبب في الأزمة المالية. وفيما يتعلق بالصلة بين القيمة العادلة ومسيرة الدورات الاقتصادية، أوردت نتائج تشير إلى أن البيانات المالية تستخدم بطريقة فجّة للغاية في حساب متطلبات رأس المال التنظيمي. وأبرزت المتحدثات جوانب الضعف/الصعوبات التالية في حساب القيمة العادلة: صعوبة تطبيق حساب القيمة العادلة في الأسواق المفتقرة إلى السيولة؛ والاعتراف المتأخر بخسائر القروض وبالمنتجات الائتمانية المنظمة وسائر الأدوات المالية؛ والتعقيد غير العادي لمعايير الأدوات المالية؛ وعدم القدرة على تقرير إن كان الهبوط في القيمة يتصل بالتغيرات في السيولة أم بخسائر ائتمانية محتملة؛ وعدم كفاية الإرشادات عن أفضل الممارسات والكشف عن المعلومات. وناقشت شتى الإجراءات التي اتخذها المجلس الدولي للمعايير المحاسبية ومجلس المعايير المحاسبية المالية في مجال حساب القيمة العادلة استجابة للأزمة المالية. كما تحدثت عن عدد من الاعتبارات التي ينبغي أن يراعيها مراجعو الحسابات فيما يتصل بالقياسات القائمة على القيمة العادلة في أعقاب الأزمة المالية.

٢٥- وذكر المتحدث التالي، من المجلس الدولي للمعايير المحاسبية، عن المعايير الدولية للإبلاغ المالي التي تتطلب قياس القيمة العادلة إما عند الاعتراف الأولي أو في القياس اللاحق، وعن المعايير الدولية للإبلاغ المالي التي تسمح بقياس القيمة العادلة كخيار. وأشار إلى أن الأزمة المالية كشفت شتى التحديات في تطبيق متطلبات قياس القيمة العادلة. وفي مناقشته مشروع المجلس الدولي للمعايير المحاسبية عن التوجيه المتعلق بقياس القيمة العادلة، أكد أن التوجيه المقترح لا يُدخل متطلبات جديدة للقيمة العادلة ولا يغير من أهداف القياس في المعايير الدولية الحالية للإبلاغ المالي. فالهدف من المشروع هو توفير التوجيه بشأن كيفية تلبية متطلبات قياس القيمة العادلة. وتطرق إلى التعريف المقترح للقيمة العادلة، مبرزاً عنصراً سعر الخارج. كما ناقش تقنيات التقييم وتسلسل القيمة العادلة الوارد في التوجيه المقترح.

٢٦- وناقش المتحدث التالي، من معهد المحللين الماليين المعتمدين، أهمية المعلومات القائمة على القيمة العادلة في اتخاذ قرارات الاستثمار. وأشار إلى أن القيمة العادلة توفر معلومات مناسبة لاتخاذ كافة القرارات الاقتصادية الرشيدة. ومن رأيه أن الأساليب الأخرى لقياس القيمة هي أقل فائدة للمستثمرين، لأنها لا توفر المعلومات التي تحتاجها القرارات الاستباقية بشأن تخصيص الموارد. كما ناقش بعض الاعتراضات المشتركة على حساب القيمة العادلة والتي شملت إدخال أخطاء قياس غير مقبولة، ومفارقة الاعتراف بتحقيق مكسب في وقت ينخفض فيه تصنيف دين الشركة، وارتفاع تكلفة الحصول على أسعار القيمة العادلة، ومسيرة الدورات الاقتصادية. ثم عرض المتحدث الحجج التالية المضادة للاعتراضات: أن أخطاء القياس ستقع إذا قورنت قياسات القيمة العادلة بالتكلفة التاريخية التي لا ترى لها صلة بالموضوع؛ وأن المكسب المعترف به بشأن خفض تصنيف الدين سيقابله ارتفاع تكلفة إعادة التمويل نتيجة خفض التصنيف؛ وعند إدارة الأنشطة التجارية على أساس قيمة عادلة، فإن تكلفة الحصول على القيمة العادلة لن تمثل مشكلة؛ وأن القيمة العادلة لا تسهم في مسيرة الدورات الاقتصادية - فهذا يحدث في سياق المؤسسات المالية عالية الاستدانة وقواعد المتطلبات الرأسمالية الصارمة. وفيما يتعلق بالأزمة المالية ووضع معايير المحاسبة، أشار المتحدث إلى ثلاثة جوانب مترابطة هي الشفافية والاستقرار والتعقيد. فقال إن الشفافية مهمة للمستثمرين، لكنها تحمل إمكانية الحد من الاستقرار البنوي الذاتي. وإذا كان المطلوب تطوير المعايير المحاسبية لضمان الاستقرار الاقتصادي، ستصبح المعايير عندئذ أكثر تعقيداً وأقل فائدة، أي أقل شفافية للمستثمرين. وأبرز الحاجة إلى الاعتراف بحدود المعايير المحاسبية وتحديد الأولويات وتلبية الأهداف الثانوية بوسائل أخرى، مثل تعديل قواعد متطلبات رأس المال أو المحاسبة المستقلة للأغراض التنظيمية.

٢٧- ووصف المحاور التالي الذي يمثل مدرسة لقطاع الأعمال في البرازيل التحديات في تطبيق متطلبات قياس القيمة العادلة في البلدان النامية. وركزت مناقشته على منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. فأشار إلى أن النقاش بشأن القيمة العادلة كثيراً ما جرى مع وضع الأسواق الرأسمالية المتقدمة في الاعتبار. ونتيجة لذلك، فإن الظروف الخاصة للأسواق

النامية لم تؤخذ في الاعتبار الكافي. وفي وصف الخصائص الأساسية للمنشآت الموجودة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، أشار المتحدث إلى أن بلدان المنطقة تقف عند مراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية، وأن أسواق رأس المال صغيرة في أغلب الحالات وأن المشاريع التجارية كثيراً ما تُمول بقروض من المؤسسات المالية، وأن مستثمراً واحداً أو مستثمرين قلائل يتحكمون في حقوق التصويت، وأن البيئة القانونية تقوم على القانون المدني، وأن المعايير المحاسبية كثيراً ما تقوم على القواعد. وقال إن اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي ما زال قيد النقاش في كثير من بلدان المنطقة. وقررت البرازيل تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي بحلول عام ٢٠١٠ والأرجنتين بحلول عام ٢٠١١ والمكسيك بحلول عام ٢٠١٢. وهكذا فإن القيمة العادلة في المنطقة تشكل موضوعاً واحداً من بين مواضيع محاسبية أخرى عديدة يجري مناقشتها في المنطقة - مثل الإيجارات، والأصول غير المادية واندمجات الشركات. وقال إن النقاش في البرازيل بشأن القيمة العادلة تركز على الأصول المالية والأدوات المالية والمؤسسات المالية. وأشار إلى أن الأسواق المفتوحة إلى السهولة هي أكثر شيوعاً في البلدان النامية وأن معظم قياسات القيمة العادلة يُرجح أن تستند إلى مدخلات المستوى ٢ والمستوى ٣. وأكد أن البلدان النامية يمكنها الإسهام في تنفيذ قياس القيمة العادلة بشكل أفضل بتشاطر خبراتها في تطوير نماذج التقييم. فمثلاً يمكن للبرازيل المشاركة بخبراتها في تطوير نماذج تقييم للأصول البيولوجية.

٢٨- ووصف المتحدث الأخير، الذي يمثل المجلس النيجيري للمعايير المحاسبية، التحديات الماثلة في تطبيق متطلبات قياس القيمة العادلة في نيجيريا. وفي وصفه سوق رأس المال النيجيرية، أشار إلى أن الأوراق المالية المدرجة في البورصة قليلة مقارنة بالأسواق المتقدمة، وأن عدد محركي السوق أقل، وأحجام التجارة منخفضة بالنسبة لرسملة السوق؛ وأن الأسعار حساسة حتى للعمليات التجارية المتناهية الصغر، وأن كميات كبيرة من الأسهم يمتلكها عدد قليل من المساهمين، فضلاً عن عدم اتساق المعلومات بشكل ملموس وضعف البيئة التنظيمية والمؤسسية. ولذلك من الصعب تقدير القيمة العادلة بطريقة يُعول عليها على نحو ما تتطلبه بعض المعايير الدولية للإبلاغ المالي، مثل المعيار الدولي للإبلاغ المالي ٢، ومعياري المحاسبة الدولي ٣٩ والمعيار الدولي للإبلاغ المالي ٣. وهناك عدد قليل من المهنيين المؤهلين الذين يمكنهم تطبيق القياسات على أساس القيمة العادلة. كما أن عدد الخبراء الاكتواريين المؤهلين محدود أيضاً. ولا توجد سوق ثانوية نشطة للسندات الحكومية.

٢٩- وفتح الرئيس باب الأسئلة. فأشار أحد المندوبين إلى أن بعض بلدان منطقته التي ليس بها أسواق للأوراق المالية تطلب من كافة المؤسسات تنفيذ المعايير الدولية الكاملة للإبلاغ المالي بغض النظر عن حجمها. وأجاب أحد المحاورين بأن معيار المجلس الدولي للمعايير المحاسبية بالنسبة للكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم سيكون حلاً عملياً لهذه البلدان. وأشار مندوب آخر إلى أنه من بين ٢٤ مصرفاً في بلده، يعاني ١٥ مصرفاً من مشاكل مالية حادة. وأشار كذلك إلى أن تقارير مراجعة حسابات تلك المصارف أخفقت في توفير علامات إنذار

للمستعملين. وأعرب مندوب آخر من المقرر أن ينفذ بلده المعايير الدولية للإبلاغ المالي في غضون أعوام قليلة عن القلق إزاء أثر قياس القيمة العادلة وقت التحويل واحتمالات الإبلاغ المالي بطرق احتيالية. وأورد أحد المشاركين كمثال تحول المصرف المركزي لبلده إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي مما أدى إلى تحقيق مكسب كبير بسبب قياس القيمة العادلة. وأشار أحد المحاورين إلى أن وضع المعايير في مجال المحاسبة هو عملية طويلة الأجل، وأعرب عن الأمل في أن يتم في نهاية المطاف إلغاء نموذج السمات المختلطة.

٣٠- وأكد محاور آخر على أن دور مهنة المحاسبة هو تصوير المركز المالي للكيانات التجارية في تاريخ محدد ووصف أدائها المالي خلال فترة زمنية بعينها. فدور المهنة ليس هو التنبؤ بالزيادات أو التخفيضات المحتملة في عمليات التقييم. وليس من وظيفة المهنة التنبؤ بأحوال السوق. وكان من رأي المحاور أيضاً أن مهنة المحاسبة تؤدي دوراً هاماً في تحسين نوعية المعلومات المالية التي تُغذي الأسواق المالية.

## باء - احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجالات المحاسبة والإبلاغ المالي (البند ٤ من جدول الأعمال)

٣١- دعا الرئيس فريق خبراء إلى إبداء آرائه بشأن التطورات الأخيرة في مجال المحاسبة من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، مع التركيز على "المعيار الدولي للإبلاغ المالي للكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم" الذي نشره المجلس الدولي للمعايير المحاسبية قبل أشهر قليلة. وأبرز مدير المعيار الدولي للإبلاغ المالي للكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالمجلس الدولي للمعايير المحاسبية شتى مراحل المشروع التي أفضت إلى نشر المعيار الدولي للإبلاغ المالي لهذه الكيانات. وأشار إلى أن المعيار الذي بلغ حجمه ٢٣٠ صفحة هو معيار قائم بذاته كلية، باستثناء خيار احتياطي للأخذ بالمعيار الدولي الكامل للإبلاغ المالي في حالة معيار المحاسبة الدولي ٣٩. ولن يحدث ذلك إلا إذا اختار الكيان تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٩ بدلاً من فرع الأدوات المالية الوارد في المعيار الدولي للإبلاغ المالي للكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأشار إلى أن المعيار الدولي المبسط للإبلاغ المالي للكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم تم تطويره بحذف المواضيع التي لا صلة لها بهذه الكيانات، ليشمل فقط الخيارات الأبسط التي يكون فيها أمام المعيار الدولي الكامل للإبلاغ المالي خيارات بتبسيط متطلبات الاعتراف والقياس، وتقليل عمليات كشف المعلومات، وتبسيط الصياغة. وردا على سؤال بشأن خطط تنفيذ المعيار الدولي للإبلاغ المالي للكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم أشار المتحدث إلى أنه من بين ٥١ ولاية قضائية، أشارت ١٩ ولاية منها إلى أنها تخطط لطلب المعيار الدولي للإبلاغ المالي للكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم، و ١١ ولاية تخطط للسماح بهذا المعيار و ١٠ ولايات قد تطلبها، في حين لا توجد لدى ١١ ولاية خطط لطلب هذا المعيار أو السماح به. وأبرز المتحدث خطط دورات تدريب المدربين على المعيار

الدولي للإبلاغ المالي للكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم المقرر عقدها خلال الأشهر القادمة في مختلف مناطق العالم.

٣٢- وافتتح الرئيس الجلسة للأسئلة والتعليقات. فأبرز عدة وفود الأثر الإيجابي لعمل المعيار الدولي للإبلاغ المالي المتعلق بالحاسبة التي تباشرها الكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم على مشروع المجلس الدولي للمعايير المحاسبية المتعلق بالمعيار الدولي للإبلاغ المالي لهذه الكيانات. وكان من رأي بعض الوفود أنه سيكون من الصعب على الكيانات الأصغر حجماً تنفيذ هذا المعيار الدولي. وتساءل أحد الوفود عما إذا كانت هناك خطط لتنظيم أحداث لتدريب المدربين في أفريقيا. ورد المحاور الذي ناقش المعيار الدولي للإبلاغ المالي للكيانات الصغيرة والمتوسطة بأن بعض الولايات القضائية قد تسمح بحاسبة شديدة التبسيط للكيانات الأصغر حجماً. وطمأن الوفود الأفريقية بأن الخطط تعد حالياً لتنظيم أحداث لتدريب المدربين في أفريقيا. ورداً على سؤال بشأن كيفية تأثير التطورات الأخيرة على عدد من المعايير الدولية للإبلاغ المالي التي من شأنها أن تؤثر على المعيار الدولي الخاص بالكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم، رد محاور آخر بأن المعدّن يمكنهم الاعتماد على فترة استقرار تمتد من ٤ إلى ٥ سنوات قبل إدخال أي تغييرات على المعيار الدولي للإبلاغ المالي للكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما أشار إلى أن المفوضية الأوروبية تخطط لإجراء المشاورات بشأن أمور منها توقعات تنفيذ المعيار الدولي للإبلاغ المالي للكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٣٣- وناقش المتحدث التالي، من رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين، اقتراحات تنفيذ المعيار الدولي للإبلاغ المالي للكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المملكة المتحدة وفي آيرلندا. وأشار إلى أن مجلس المعايير المحاسبية في المملكة المتحدة قدم اقتراحاً باعتماد نظام من ثلاث مستويات يبدأ من عام ٢٠١٢. وسيحل المعيار الدولي للإبلاغ المالي للكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم محل المعايير الكاملة بالمملكة المتحدة وسيُعتمد كاملاً دون تعديلات. وسيتم الإبقاء في المستقبل المنظور على معيار الإبلاغ المالي للكيانات الأصغر. وسيكون على الكيانات الأصغر أن تختار بين المعيار الدولي للإبلاغ المالي للكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم وبين معيار الإبلاغ المالي للكيانات الأصغر. وناقش المتحدث عدداً من الاختلافات بين هذين المعيارين.

٣٤- وفي مناقشة توقعات تنفيذ المعيار الدولي للإبلاغ المالي للكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم، أشار ممثل اتحاد المحاسبين لشرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي إلى أن غالبية بلدان منطقته تعتزم اعتماد هذا المعيار أو النظر في اعتماده. وتتصل بعض اعتبارات التنفيذ العملي بالتغييرات التشريعية وتوعية المنظمين بهذا المعيار، وتعريف الكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتقرير أيها يؤول لتطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي لهذه الكيانات، وتدريب المستعملين والمعدّن، وتطوير مبادئ توجيهية للتنفيذ. وبالتعاون مع المجلس الدولي للمعايير المحاسبية، تخطط منظمته الإقليمية للمحاسبة المهنية لتنفيذ التدريب للمدربين.

٣٥- وناقشت المتحدثة من الاتحاد الأوروبي للمحاسبين عدداً من الأنشطة التي اضطلعت بها منظمة محاسبية في منطقتها لتلبية احتياجات المحاسبة والإبلاغ المالي للكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأبرزت شتى المبادرات التي تمت لتبسيط المحاسبة التي تنفذها الكيانات الصغيرة والمتوسطة. وأشارت إلى أن منظماتها لم تتخذ موقفاً نهائياً بشأن المعيار الدولي للإبلاغ المالي للكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم. غير أنها أشارت إلى أن من رأي منظماتها أن الكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لها أنشطة وفروع وشركات فرعية عابرة للحدود ستستفيد من المعيار الدولي للإبلاغ المالي لهذه الكيانات. ومن رأي منظماتها أيضاً أن التوجيهات الإقليمية ينبغي ألا تشكل عائقاً أمام بلدان منطقتها التي ترغب في تنفيذ المعيار الدولي للإبلاغ المالي للكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٣٦- وأكد المتحدث الذي يمثل الاتحاد الدولي للمحاسبين على أهمية قطاع الكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم للتنمية الاقتصادية، مبرزاً إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة والابتكار. وأشار إلى أن منظمته تراقب عن كثب مشروع المجلس الدولي للمعايير المحاسبية المتعلق بالمعيار الدولي للإبلاغ المالي للكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم وترحب بإصدار هذا المعيار. كما أشار إلى أن الاستجابة الدولية لنشر هذا المعيار كانت إيجابية للغاية. ولاحظ أن الانتقال السلس إلى المعيار الدولي للإبلاغ المالي للكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم يحتاج إلى تثقيف وتدريب، وإعلام، وتوجيه وأدوات، فضلاً عن تشاطر الخبرات.

٣٧- وفتح الرئيس الباب أمام المزيد من الأسئلة والتعليقات. فأشار عدة وفود إلى أن الكيانات الأصغر حجماً ستحتاج إلى نظام إبلاغ مختلف، مثل المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الصادرة عن فريق الخبراء الحكومي الدولي والخاصة بالكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم من المستوى الثالث. وكان التفاهم عاماً بأن المعيار الدولي للإبلاغ المالي للكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم لن يكون مناسباً للمنظمات التي لا تستهدف الربح. واقترح بعض الوفود أن يساهم فريق الخبراء الحكومي الدولي في هذا الموضوع. واقترح بعض الوفود أن تستكشف أمانة الأونكتاد مد ولاية فريق الخبراء بغية إدراج قضايا الإبلاغ المتعلق بالقطاع العام على جدول أعماله. وفيما يتعلق بقطاع التعاونيات، مثل التعاونيات الائتمانية، أشار أحد المحاورين إلى أن هذه الكيانات مطالبة في بلده بتطبيق المعيار الدولي الكامل للإبلاغ المالي إذ إنها تعتبر مؤسسات مالية.

٣٨- وفي ختام مداولاته بشأن هذا البند من جدول الأعمال، رحب فريق الخبراء مع التقدير بقيام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية بإصدار "المعيار الدولي للإبلاغ المالي للكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم". وشدد الوفود على الدور الذي اضطلع به فريق الخبراء في إقناع المجلس الدولي للمعايير المحاسبية بوضع معيار دولي للإبلاغ المالي للكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم. واتفق فريق الخبراء على الحاجة إلى النظر في سحب المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ الخاصة بالكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم من المستوى الثاني نتيجة قيام المجلس الدولي

للمعايير المحاسبية بنشر المعيار الدولي للإبلاغ المالي لهذه الكيانات. كما طلبوا إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل تجميع التعليقات عن التنفيذ العملي للمستوى الثالث المنقح من المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ الخاصة بالكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وطلب فريق الخبراء من أمانة الأونكتاد إجراء دراسات عن التنفيذ العملي للمعيار الدولي للإبلاغ المالي للكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم بغية تيسير تبادل الخبرات المكتسبة في مختلف مناطق العالم.

## جيم - بناء القدرات في مجال المحاسبة والإبلاغ

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٩- قدم الرئيس بند جدول الأعمال وأعطى الكلمة لعضو من الأمانة لإيضاح عمل الأونكتاد لبناء القدرات في مجال شفافية ومحاسبة الشركات. ولوحظ أن الدول الأعضاء دعت الأونكتاد أثناء مؤتمره الوزاري الثاني عشر المعقود في أكرا بغانا في عام ٢٠٠٨ إلى مساعدة البلدان النامية على بناء القدرات التقنية والمؤسسات اللازمة لتنفيذ مدونات ومعايير الشفافية والمحاسبة للشركات. وحدد العرض المقدم من الأمانة الأهداف والنطاق المحتمل لبناء القدرات في مجال المحاسبة والإبلاغ، وأبعاده المؤسسية والتقنية، والأدوات النوعية والكمية لتقييم التقدم المحرز في بناء القدرات ولتحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التطوير. وتم إبراز مجال من المشاريع السابقة والأطراف المانحة لإيضاح نوع العمل الذي اضطلع به الأونكتاد في هذا المجال. وتشجع الأمانة المندوبين على تقديم طلباتهم في هذا المجال المعروف لأمانة الأونكتاد.

٤٠- وأعطى الرئيس الكلمة بعد ذلك إلى متحدث من شركة كارانا (CARANA) الذي أطلع المشاركين على أعمال شركته التي تتم برعاية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتطوير أداة تقييم كمي لقياس تطور المحاسبة في البلدان في أنحاء العالم. وأوضح المتحدث فائدة البحوث الكمية في هذا المجال لمساعدة الشركاء في التنمية والبلدان النامية على تحديد الاحتياجات المحددة في مجال بناء القدرات على نحو أفضل.

٤١- وعقب هذا العرض، أعطى الرئيس الكلمة إلى ممثل من مبادرة الإبلاغ العالمية الذي تحدث عن جهود منظّمته في بناء قدرات الكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم على إصدار تقارير استدامة لأصحاب المصلحة الرئيسيين فيها (مثل الشركات عبر الوطنية التي تشتري منتجاتها). وشرحت مبادرة الإبلاغ العالمية التطور الحاصل في هذا المشروع، وأبرزت التحديات التي تواجه الكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم في هذا المجال (مثل نقص الموظفين المتخصصين والمهارات المتخصصة). كما ذكّرت مبادرة الإبلاغ العالمية الوفود بمذكرة التفاهم الموقعة بين الأونكتاد والمبادرة في عام ٢٠٠٨، وكرّرت عزمها على العمل مع الأونكتاد بشأن هذا المشروع مستقبلاً.

٤٢- وكان المتحدث التالي هو المدير التنفيذي لمركز المديرين المصري الذي تحدث عن جهود الحكومة المصرية ومركز المديرين المصري والشركاء في التنمية الدولية لزيادة التوعية وتحسين القدرة التقنية في مجالات كشف المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات وتقديم التقارير الاجتماعية والبيئية. وتحدث عن عدد من التدابير العملية الرامية إلى التثقيف والتدريب وتنمية المهارات، مع إبراز التحديات التي يمكن التصدي لها بمساعدة الشركاء في التنمية. وأشار إلى الدور الذي اضطلع به الأونكتاد في توفير الخبرة الفنية بشأن قضايا الشفافية في الشركات وفي الإسهام في الدورات التدريبية في البلد.

٤٣- وناقشت المتحدث التالية، التي مثلت منظمة إقليمية للمحاسبة في غرب أفريقيا، تحديات بناء القدرات التي واجهت منظماتها. فأشارت إلى أن هناك حاجة، في اقتصاد عالمي أصبح متزايد الترابط، إلى تدعيم مهنة المحاسبة في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وقالت إن التحدي الرئيسي هو كيف تعمل منظماتها على تحسين نوعية الخدمات التي يقدمها المحاسبون لعملائهم في منطقتهم. وتطرق إلى جهود بناء القدرات في منظماتها على المستوى السابق لتأهيل المحاسبين واللاحق لتأهيلهم، وكذلك فيما يتعلق بالتطوير المؤسسي. وأشارت المتحدث إلى أن احتياجات منظماتها من الدعم التقني تشمل الوصول إلى مجمع خبراء وتمويل أنشطة التوعية والتنفيذ.

٤٤- وكانت المتحدث الأخيرة هي عضو في أمانة الأونكتاد ورئيسة برنامج إمبريتيك للتدريب على تنظيم المشاريع في الأونكتاد، فأبرزت عمل هذا البرنامج وشبكته الدولية من مراكز التدريب. وقالت إنه لوحظ أن موضوع المحاسبة يمكن إدراجه بشكل مفيد في دورات إمبريتيك التدريبية لدعم القدرات التقنية والمهارات لمنظمي المشاريع من أجل إدارة أموالهم بشكل أفضل وتتبع مسار عملياتهم التجارية والوصول إلى مصادر جديدة للتمويل.

٤٥- وبعد المساهمات المقدمة من هؤلاء المحاورين، فتح الرئيس باب التعليقات والأسئلة من المندوبين عن بناء القدرات في هذا المجال. واتفق فريق الخبراء، في ختام مداولاته بشأن هذا البند من جدول الأعمال، على الحاجة إلى مواصلة العمل في هذا المجال، بغية تطوير إطار لبناء القدرات. وطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تعيد تشكيل فريق استشاري للعمل بشأن هذه القضية واقتراح نهج تنظر فيه الدورة السابعة والعشرين لفريق الخبراء. كما أشار المندوبون إلى زيادة الاهتمام بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وباحتياجات المنظمات غير المستهدفة للربح في مجال المحاسبة والإبلاغ. وطلبوا إلى أمانة الأونكتاد تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية تُعنى بهذه المواضيع ومواصلة استكشاف سبل إدماج النقاش بشأن هذه القضايا في مداولات فريق الخبراء مستقبلاً. واعترف الفريق بالدور الذي يمكن أن تؤديه أدوات القياس الكمي لمساعدة البلدان النامية وبلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال في زيادة تدعيم بنيتها الأساسية في مجال المحاسبة، وتقييم التقدم المحرز، وتحديد الأولويات في مجال المحاسبة والإبلاغ. وشجع فريق الخبراء الأونكتاد على إجراء البحوث في هذا المجال.



## دال - كشف المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٤٦ - عرض الرئيس بند جدول الأعمال وأعطى الكلمة لعضو من الأمانة قدم نتائج "استعراض عام ٢٠٠٩ لحالة تنفيذ كشف المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات: دراسة لممارسات الإبلاغ فيما بين المنشآت الكبيرة في ١٢ سوقاً ناشئة" (TD/B/C.II/ISAR/CRP.6). وقد وفر الاستعراض بيانات مفيدة عن الحالة الراهنة لإبلاغ الشركات عن مواضيع غير مالية في الأسواق الناشئة.

٤٧ - وعقب هذا العرض، قدم الرئيس خبيراً مدعواً من جامعة ستيرلينغ عرض نتائج ورقة مشتركة بين الأونكتاد وجامعته بعنوان "استعراض عام ٢٠٠٩ لتنفيذ حالة كشف المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات: جرد لمتطلبات الكشف عن المعلومات في ٢٤ سوقاً ناشئة" (TD/B/C.II/ISAR/CRP.8). وهذه الورقة هي تحديث للجرد الذي قام به الأونكتاد في عام ٢٠٠٧.

٤٨ - وأعطى الرئيس الكلمة بعد ذلك إلى خبير مدعو من معهد المحاسبين القانونيين الباكستاني الذي عرض نتائج دراسة قطرية صدرت بمشاركة الأونكتاد ومعهد المحاسبين القانونيين الباكستاني بعنوان "استعراض عام ٢٠٠٩ لتنفيذ حالة كشف المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات: دراسة حالة باكستان" (TD/B/C.II/ISAR/CRP.5). وأبرزت الدراسة ممارسات كشف المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات في باكستان فيما بين المنشآت الرئيسية الضخمة.

٤٩ - وقدم الرئيس محاورين إضافيين أحدهما من منظمة Fund Votes (وهي منظمة بحوث تُعنى بإدارة الشركات) والآخر من إدارة تنظيم الشركات بالبنك الدولي. وقدم مؤسس منظمة Fund Votes عرضاً عاماً للتطورات التنظيمية في أعقاب الأزمة المالية التي ستؤثر على إدارة الشركات وكشف المعلومات المتعلقة بها. وعقب ممثل البنك الدولي على دراسات الأونكتاد لكشف المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات وأثر الأزمة المالية على التطورات في مجال إدارة الشركات وكشف معلوماتها. وفيما يتعلق ببحوث الأونكتاد، أشاد بعمله لإسهامه الفريد والقيم في هذا الميدان. وأشار إلى أنه يتفق مع تعليقات المنصة بشأن الحاجة إلى قياس نوعية كشف المعلومات، إضافة إلى وجود هذا القياس، ملاحظاً أن هذه قضية يصعب كثيراً تناولها من منظور بحثي، ويمارس البنك الدولي ذاته كل جهده فيها. وفيما يتعلق بالأزمة المالية، أشار ممثل البنك الدولي إلى أن جوانب كثيرة من الأزمة تنفرد بها الأسواق المالية الأكبر حجماً التي كانت مصدر هذه الأزمة، لكن ما زلت هناك حاجة إلى مواصلة بحث الدروس المستفادة من هذه الأزمة والإصلاحات الناتجة عنها التي يمكن تطبيقها في الأسواق الناشئة. فأشار مثلاً إلى أن منظمي الأسواق الناشئة استخلصوا بالفعل في بعض الحالات استنتاجات بشأن تدخل الدولة في الاقتصاد استناداً إلى ما جرى في البلدان الأكثر تقدماً التي كانت في قلب الأزمة، واقترح ضرورة إجراء مزيد من النقاش بشأن جدوى هذه القرارات في مجال السياسة العامة في الأسواق الناشئة قبل التوصل إلى استنتاجات قاطعة.

٥٠- وبعد أن قدم المحاورون عروضهم، فتح الرئيس باب المناقشة التي شهدت مناقشة واسعة لموضوع كشف المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات. وأشاد عدة وفود بالدراسات الثلاث المعروضة، معترفين بفائدتها فضلاً عن تقديمهم اقتراحات بإجراء تحسينات وبحوث في هذا المجال مستقبلاً.

٥١- وحدث نقاش واسع أثارته الأسئلة عن أثر الأزمة المالية على إدارة الشركات وكشف المعلومات المتعلقة بها. وشملت القضايا المحددة التي تم تناولها دور مجالس إدارة الشركات في إدارة المخاطر، وتصميم برامج أجور ومكافآت كبار المديرين. كما أثّرت أسئلة بشأن الظروف التي تنفرد بها بلدان نامية مثل الملكية العائلية وملكية الحكومات للأسهم ولياقة الدروس المستفادة من الأزمة المالية في ممارسات إدارة الشركات في الأسواق الناشئة. وذكر عدد من المشاركين أنه في حين أن الوضع في البلدان النامية يختلف بشأن بعض قضايا إدارة الشركات (مثل أجور ومكافآت المديرين)، إلا أن هناك دروساً هامة ينبغي تعلمها من هذه الأزمة، مثل ضمان ألا تخلق أجور ومكافآت كبار المديرين، مهما كان شكلها أو قيمتها المطلقة، حوافز معاكسة للإنتاج تستطيع تعريض حياة المنشأة للخطر على المدى الطويل. وأنهى فريق الخبراء نقاشه بدعوات وجهت إلى الأمانة لمواصلة عملها في هذا المجال.

## هاء - الإبلاغ عن البيئة وعن مسؤولية الشركات

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٥٢- عرض الرئيس بند جدول الأعمال وأعطى الكلمة لعضو من أمانة الأونكتاد قدم نتائج "استعراض عام ٢٠٠٩ للإبلاغ عن مسؤولية الشركات: كشف المعلومات المتعلقة بأكبر الشركات عبر الوطنية وبتغير المناخ" (TD/B/C.II/ISAR/CRP.7). وقدمت هذه الورقة عرضاً عاماً للإبلاغ المتصل بتغير المناخ فيما بين أكبر مائة شركة عبر وطنية من معلومات مستمدة من تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٨ الصادر عن الأونكتاد.

٥٣- وبعد هذا العرض، قدم الرئيس خبيرة مدعوة من جامعة فورتاليزا عرضت نتائج ورقة مشتركة بين الأونكتاد وفورتاليزا عنوانها "استعراض عام ٢٠٠٩ لحالة الإبلاغ بمؤشرات مسؤولية الشركات: دراسة حالة البرازيل" (TD/B/C.II/ISAR/CRP.4). وقد استخدم التقرير "المبدأ التوجيهي المتعلق بمؤشرات مسؤولية الشركات في التقارير السنوية" الصادر عن فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ كمعيار مقارن لدراسة ممارسات الإبلاغ للشركات البرازيلية الكبيرة.

٥٤- وبعد أن قدم المحاورون عروضهم، فتح الرئيس باب المناقشة وجرت مناقشة عامة لموضوع الإبلاغ البيئي والاجتماعي. وأبرز بعض المندوبين الحاجة العاجلة إلى مزيد من العمل بشأن تغير المناخ والإبلاغ عن انبعاثات الكربون، بغية تحسين وتنسيق الإبلاغ عن القضايا البيئية، وحثوا فريق الخبراء والأونكتاد على مواصلة العمل في هذا المجال.

## واو - أعمال التحديث من منظمات أخرى

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٥٥ - دعا الرئيس فريقاً من المتحدثين إلى تقديم تحديثات بشأن أنشطة منظماتهم التي نُفذت أثناء فترة ما بين انعقاد دورتي فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل. وناقش ممثل عن الاتحاد الدولي للمحاسبين عدداً من الأنشطة التي اضطلعت بها مجالس ولجان وضع المعايير الدولية في منظمته أثناء فترة ما بين الدورتين. وأبرز عملية استكمال مشروع الإيضاح للمجلس الدولي لمراجعة الحسابات ومعايير الضمان. كما ناقش خطط التقارب بين المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وبين كافة المعايير الدولية للإبلاغ المالي حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وناقش كذلك الأنشطة التي اضطلع بها العديد من لجان مجموعات الاتحاد الدولي للمحاسبين، وبرنامج الامتثال، والدعم المقدم في مجالات اعتماد المعايير الدولية وترجمتها وتنفيذها.

٥٦ - وأبرزت ممثلة عن الاتحاد الأوروبي للمحاسبين عدداً من الأنشطة التي اضطلعت بها منظمته في مجالات الإبلاغ المالي، والإبلاغ عن الاستدامة وإدارة الشركات. وأشارت إلى أنه في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، كانت مجالات القضايا الأساسية التي شغلت أعضاء منظمته هي الأزمة المالية والاقتصادية، والمحاسبة للأدوات المالية، وقواعد الحيلة مقابل الإبلاغ المالي للأغراض العامة، وتنفيذ توجيهات المراجعة القانونية للحسابات، وتبسيط قانون الشركات، ومحاسبة الكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمنافسة والاختيار، والمراقبة العامة، وتغير المناخ. وناقشت عدداً من الأنشطة المنفذة من منظمته في مجال الإبلاغ المالي، بما يشمل التعليق على شتى المشاريع وإصدار بيانات السياسة العامة.

٥٧ - وأعقب ذلك عرض قدمه المدير التنفيذي لاتحاد المحاسبين لشرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي. فأشار إلى أن منظمته شاركت في شباب/فبراير ٢٠٠٩ في تدشين معهد المحاسبين العاملين المعتمدين في رواندا. كما قبلت منظمته معهد المحاسبين العاملين المعتمدين لزيمبابوي. وعقدت منظمته اجتماعات مع موظفين حكوميين في ليسوتو وجنوب أفريقيا وسوازيلند لمناقشة مسائل تتعلق بالمحاسبة الحكومية، والإدارة المالية والمساءلة. وتطرق إلى عدد من أنشطة الربط الشبكي التي اضطلع بها أعضاء منظمته أثناء فترة ما بين دورتي فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل. وأكد أن منظمته تؤيد نهجاً ثلاثي المستوى للإبلاغ المالي.

٥٨ - وقدمت ممثلة مجلس معايير كشف المعلومات عن الكربون عرضاً عاماً لعمل تلك المنظمة في تعزيز الإبلاغ المحسّن عن الشركات بشأن الانبعاثات المتصلة بتغير المناخ. وأوضحت أن مجلسها لا يصمم معايير جديدة في هذا المجال بل يسعى بالأحرى إلى تعزيز وتنسيق استخدام المعايير القائمة، بما في ذلك عمل فريق الخبراء بشأن مؤشرات الكفاءة الإيكولوجية.

## رابعاً - المسائل التنظيمية

### ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٥٩ - انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل في جلسته العامة الافتتاحية أعضاء مكتبه على النحو التالي:

الرئيس: السيد سيد أسعد علي شاه (باكستان)

نائب الرئيس - المقرر: السيدة نانسي كامب - رولاندز (هولندا)

### باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٦٠ - أقرّ فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل في جلسته العامة الافتتاحية جدول الأعمال المؤقت للدورة (الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/52). وكان جدول الأعمال كما يلي:

١ - انتخاب أعضاء المكتب

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣ - استعراض قضايا التنفيذ العملي المتعلقة بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي

٤ - مسائل أخرى

٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والعشرين

٦ - اعتماد التقرير.

### جيم - نتائج الدورة

٦١ - اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الختامية المعقودة يوم الجمعة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، استنتاجاته المتفق عليها (انظر الفصل الأول). كما وافق على أن يلخّص الرئيس المناقشات غير الرسمية (انظر الفصل الثالث).

### دال - اعتماد التقرير

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٦٢ - في الجلسة العامة الختامية أيضاً، أذن فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل لنائب الرئيس - المقرر باستكمال التقرير بعد اختتام الاجتماع.

## المرفق الأول

### جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والعشرين

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣ - إطار بناء القدرات من أجل التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي
- ٤ - مسائل أخرى
- ٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والعشرين
- ٦ - اعتماد التقرير.

## المرفق الثاني

## الحضور\*

١ - حضر الدورة ممثلو الدول الأعضاء التالية:

الاتحاد الروسي	جمهورية الكونغو الديمقراطية
أرمينيا	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
إسبانيا	جنوب أفريقيا
ألبانيا	جورجيا
ألمانيا	رواندا
أنغولا	رومانيا
أوغندا	زيمبابوي
أوكرانيا	سري لانكا
إيطاليا	سلوفاكيا
باكستان	السنگال
البرازيل	السودان
البرتغال	سويسرا
بلجيكا	الصين
بنغلاديش	العراق
بنما	غابون
بنن	غامبيا
البوسنة والهرسك	غانا
بولندا	غرينادا
بيرو	فرنسا
بيلاروس	الفلين
تايلند	فترويل (جمهورية - البوليفارية)
تركيا	قبرص
تونس	قطر
الجزائر	قيرغيزستان
جمهورية أفريقيا الوسطى	كازاخستان
الجمهورية التشيكية	الكاميرون
جمهورية تنزانيا المتحدة	كمبوديا

\* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/Inf.2.

المكسيك	كندا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	الكونغو
ناميبيا	الكويت
نيجيريا	كينيا
الهند	لبنان
هنغاريا	ليتوانيا
هولندا	مالطة
الولايات المتحدة الأمريكية	مصر
	المغرب

٢- وكانت المنظمتان الحكومتان الدوليتان التاليتان ممثلتين في الدورة:

المفوضية الأوروبية

صندوق الأوبك للتنمية الدولية

٣- وحضر الدورة الوكالة المتخصصة التالية:

البنك الدولي

٤- ومثلت في الاجتماع المنظمة غير الحكومية التالية:

الفئة العامة:

اتحاد المصارف العربية

٥- وقدم المحاورون التالية أسماءهم مساهمات في الاجتماع:

السيد نلسون كارفاهو، رئيس الدورة الخامسة والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل، البرازيل

السيد سيد أسعد علي شاه، باكستان

السيدة نانسي كامب - رولاندز، نائب الرئيس - المقرر، Ernst and Young، هولندا

السيدة جولي أ. إرهارت، لجنة الأوراق المالية والبورصة، الولايات المتحدة

السيد جون هيغاري، البنك الدولي

السيد ريمو كروسي، المفوضية الأوروبية

السيد مايكل ستيوارت، المجلس الدولي للمعايير المحاسبية

السيد نيكولاس فيرون، Bruegel

السيد بول تومسون، الاتحاد الدولي للمحاسبين

- السيدة فيرونيكا بول، Deloitte، المملكة المتحدة
- السيد كريستيان دراير، معهد المحللين الماليين المعتمدين
- السيد فايو دا كوستا، مدرسة FUCAPE لقطاع الأعمال، البرازيل
- السيد جيم أوسايندي أوبازي، المجلس النيجيري للمعايير المحاسبية
- السيد بول باكتر، المجلس الدولي للمعايير المحاسبية
- السيد ريتشارد مارتن، رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين
- السيدة ساسكيا سلومب، اتحاد المحاسبين الأوروبيين
- السيد فيكسون نكوي، اتحاد المحاسبين لشرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي
- السيد بيل فيلبس، شركة CARANA
- السيد غريغوري إلدرز، مبادرة الإبلاغ العالمية، هولندا
- السيد أشرف جمال الدين، مركز المديرين، مصر
- السيدة إليزابيث أدغيت، الهيئات المحاسبية في غرب أفريقيا
- السيد كيفن كامبيل، جامعة ستيرلينغ، المملكة المتحدة
- السيدة سايرا نصير، معهد المحاسبين المعتمدين، باكستان
- السيدة جاكلين كوك، Fund Votes، كندا
- السيد ألكسندر بيرغ، إدارة تنظيم الشركات، البنك الدولي
- السيدة مارسيل كولارس أوليفيرا، جامعة فورتاليزا وجامعة دو سيارا الاتحادية، البرازيل
- السيدة لويز غوتري، مجلس معايير الكشف عن الكربون